الاستعلامات تتحرى عن جمعية مشكوك في قانونيتها

إعفاء رئيس مكتب تنقيط "الطاكسيات"من مهامه وإلحاقه بمقر المنطقة إلى حين استكمال البحث

فتح رئيس قسم الاستعلامات العامة، بالمنطقة الأمنية الإقليمية بسلا، يوم الأربعاء الماضي، تحقيقا عن جمعية مشكوك في قانونيتها، تدعي الدفاع عن حقوق سائقي سيارات الأجرة بالمغرب، كما تم الاستماع إلى عدد من السائقين، والمسؤول الذي كان مكلفا بالإشراف على قسم التنقيط بشارع عبد الخالق الطريس، بسلا.

وعلم من مصدر مطلع، أن مصالح الاستعلامات العامة أجرت تحريات مع عدد من العاملين في القطاع، من بينهم سائق سيارة أجرة، يدعى «حسن.د.»، سبق له أن رفع شكاية إلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالمدينة، ضد بعض السائقين الذين يشتغلون في وضعية غير قانونية، ولا يتوفرون على رخصة الثقة، وذلك بعد أن اشتكى، في وقت سابق، إلى المشرف على قسم التنقيط، حول بعض الخروقات والتجاوزات القانونية التي يرتكبها بعض السائقين المخالفين، وطالبه بإجراء بحث في الموضوع، لكن المشتكي نفسه، سيفاجأ، مباشرة بعد ذلك بوقت قصير، بالمشتكى بهم يهاجمونه، ويستفزونه أمام الملأ بالسب والقذف، لدفعه إلى الدخول معهم في شجار ينتهي بالجميع في مخافر الأمن، من أجل تلفيق تهمة إليه، بعدما علموا أنه اشتكى إلى رئيس مكتب التنقيط، وطالب بتطبيق القانون في حقهم، الأمر الذي جعله يطرح تساؤلات عديدة، حول ظروف تسريب الخبر إلى هؤلاء الأشخاص.

وفي سياق متصل، علمت «الصباح» من مصدر مطلع، أن رئيس الهيأة الحضرية بأمن سلا، محمد بوحلوش، أعفى، بتعليمات من رئيس المنطقة الإقليمية، رجل الأمن الذي كان مكلفا بمكتب التنقيط، من مهامه، وتقرر إلحاقه بمقر المنطقة دون مهمة، إلى حين استكمال البحث والتحقيق في هذه القضية.وذكر المصدر ذاته، أن رئيس مصلحة الاستعلامات العامة أجرى بحثا موسعا في هذا الملف، وحصل، من بعض السائقين، على عنوان مقر الجمعية المشكوك في قانونيتها، والذي كان أعضاء هذه الجمعية يعقدون فيه اجتماعاتهم وينظمون فيه أنشطتهم، رغم عدم توفرهم على تراخيص من طرف السلطة، مشيرا إلى أن المقر عبارة عن منزل بحي مولاي إسماعيل بالمدينة ذاتها، كما كشفت التحريات أن أعضاء الجمعية يعقدون اجتماعات غير شرعية بمقر آخر بالرباط. كما أعضاء الجمعية الوهميين، كما سجل أسماءهم وأرقام سيارات الأجرة التي يشتغلون فيها، في الوقت الذي تكلف فيه مسؤول آخر بربط الاتصال بكافة وحدات الفرقة الحضرية، من أجل توقيف تلك السيارات، والتحقق من توفر سائقيها على رخصة الثقة، وباقي الوثائق اللازمة.

وذكر المصدر ذاته، أن مصالح الأمن بمدينة سلا، تباشر تحريات وأبحاثا مكثفة عن رئيس الجمعية المشار إليها، ونائبه وأمين المال، بتنسيق مع السلطات المحلية بالعمالة، لمعرفة مدى قانونية الجمعية، وتوفرها على وصل الإيداع النهائي، أو حتى المؤقت، في الوقت الذي كشفت فيه معطيات أخرى أن الجمعية لم تتسلم بعد أي ترخيص من السلطة، ولم تعقد جمعا عاما لانتخاب مكتب مسير قانوني.

واستنادا إلى المصدر ذاته، فإن الاستعلامات العامة ستنجز، بعد استكمال الإجراءات القانونية وعمليات التحري اللازمة، تقريرا تفصيليا حول هذه القضية، وتبعث نسخا منه إلى عامل سلا الجديد، الذي يعتبر ممثلا للإدارة الترابية، المكلفة بالإشراف القانوني على الجمعيات والتنظيمات المدنية، إضافة إلى الإدارة العامة للأمن الوطني، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، على ضوء نتائج هذا التقرير.

وتواصل مصالح الأمن بالمنطقة الإقليمية أبحاثها وتحرياتها بخصوص الوضع غير القانوني للجمعية المذكورة، وأعضاء مكتبها المسير، الذين سبق لبعضهم أن واجه اتهامات بابتزاز السلطة المحلية، عن طريق اللجوء إلى الوقفات الاحتجاجية والبيانات التنديدية، وذلك من أجل الاستفادة من امتياز «كريمة» من العمالة.

تسلم رئيس الاستعلامات العامة وثائق ومعطيات وصور، تثبت مدى التجاوزات القانونية للجمعية المشار إليها، في قطاع النقل.

وعلمت «الصباح» أن رئيس الاستعلامات العامة استفسر السائقين، أثناء الاستماع إليهم، عن

—— محمد البودالي(مكتب الرباط)

حوادث

أستاذ تعرض لاعتداء بآسفي يستنجد بوزير العدل

أجلت الغرفة الجنحية التلبسية بالمحكمة الابتدائية بآسفي، أخيرا، النظر في الملف رقم 938/08 جنحي عادي، والذي يتابع فيه شخص رفقة ابنيه، من أجل الاعتداء على أستاذ وإلحاق عاهة مستديمة به.

وقد راسل الضحية (ع.ط) الذي يشتغل أستاذا للتعليم الثانوي، وزير العدل، عبد الواحد الراضي، ملتمسا منه التدخل الفوري والعاجل من أجل السهر على تطبيق القانون وإنصافه.

وقال الأستاذ المتضرر، في شكايته التي توصلت «الصباح» بنسخة منها، «إنني لا أعرف ما الذي يجب قوله لتلامذتنا عن دولة الحق والقانون، بما أنني تعرضت إلى اعتداء وحشي من طرف سمسار يشتغل دون رخصة قانونية، واثنين من أبنائه، وقد تسبب هذا الاعتداء، حسب آخر شهادة طبية، في عاهة مستديمة، تحدد نسبة العجز في 45 في المائة، كما أقر بذلك الطبيب المعالج بمستشفى محمد الخامس».

وأشار المشتكي، إلى أن مصالح الأمن لم تعتقل سوى شخص واحد من تلك المجموعة، ولم يظل في السجن إلا 13 يوما، إذ تم الاستناد في إطلاق سراحه إلى شهادة أربعة أشخاص، هم في نهاية المطاف أصدقاء له، رغم أنهم لم يكونوا حاضرين ساعة الحادثة إطلاقا، في حين أن المشتكي يتوفر على شاهد إثبات حضر تفاصيل الاعتداء، مما حذا به إلى تقديم شكاية إلى النيابة العامة ضد الشهود، غير أن المسطرة لم تسلك الطريق السليم، ولم يتم تعميق البحث معهم حتى تتبين شهادة الحق من شهادة الزور.

وناشد المشتكي وزير العدل، باسم عدالة الحق، من أجل إصدار تعليماته الصارمة للتحقيق مع شهود الزور الأربعة، متسائلا، في الوقت ذاته، حول ما إذا كان يجوز للمجرم ارتكاب جريمة، ثم يجلب شاهدا مستأجرا ليمنحه البراءة دون التحقيق بشكل معمق في شهادته.

وأشار المشتكي، إلى أن أحد الشهود الذين تم الارتكاز على شهادتهم في إطلاق سراح المعتدي الذي كان رهن الاعتقال، من ذوي السوابق القضائية.

ويشار إلى أن المشتكي، سبق أن أودع شكاية مماثلة بمقر وزارة العدل، مسجلة تحت رقم 46503 بتاريخ 14 نونبر الماضي، كما راسل فرع المركز المغربي لحقوق الإنسان بآسفي، ورئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك بالمحكمة ذاتها، كما أعرب الفرع الحقوقي عن استغرابه للتحول المفاجئ في الملف من جنحي تلبسي جماعي إلى جنحي عادي، مطالبا بإصدار أمر بمنع المتهم، الذي كان رهن الاعتقال، من مغادرة التراب الوطني، لأنه يقوم حاليا بترتيب إجراءات السفر إلى الخارج، وذلك إلى حين البت النهائي في الملف الذي يتابع من أجله أمام القضاء.

—— محمد العوال(آسفي)

إعلان

جديد سيدي مومن

شقق ممتازة للبيع دات جودة عالية في البناء

المساحة 70م 2 73م2 74م2

للمزيد من المعلومات الاتصال

022-47-47-35

061-27-29-09

061-13-89-80

T0195

جرائم عبر العالم

محاكمة طبيب مزور بالعراق

فتح عيادة دون ترخيص وأجرى مئات العمليات الجراحية بأثمان مناسبة

بعد أيام من نجاح هيأة النزاهة العراقية في الكشف عن عشرات الشهادات المزورة التي قدمها مرشحون لانتخابات مجالس المحافظات العراقية الأخيرة، كشف النقاب، بداية الأسبوع الجاري، عن فضيحة أخرى تتعلق بطبيب عراقي يحمل خمس شهادات مزورة، أجرى عشرات العمليات الجراحية بعيادة طبية يملكها في العاصمة، وتدر عليه حوالي 5 ملايين دينار عراقي (4500 دولار) يوميا، الأمر الذي استدعى اعتقاله والتحقيق معه، لكنه توبع في حالة سراح، في انتظار محاكمته.

وتعتبر قضية تزوير الشهادات والوثائق الرسمية واحدة من المعضلات الصعبة التي تواجهها السلطات العراقية منذ سقوط النظام السابق، وسرقة إدارات الدولة عام 2003، وتعرقل هذه القضية الكثير من أعمال المؤسسات الحكومية التي تهدر وقتا ومالا للتحقق من الوثائق والشهادات المقدمة لها. ويوجد في بغداد سوق يطلق عليه «سوق مريدي» فيه أناس متخصصون في تزوير الوثائق والأختام الرسمية التي يصعب أحيانا اكتشاف حقيقتها.

التحقيق الذي كشف فضيحة الطبيب، أنجزته الصحافية العراقية «إيناس طارق»، ونشرت تفاصيله على صفحات جريدة «المدى»، إذ ادعت المرض وراجعت عيادة «الدكتور مصطفى أمين إلياس» بضواحي بغداد الشمالية، متظاهرة بمساعدة رفيق لها، تقمص دور شقيقها.

وأشارت الصحافية إلى أن الطبيب المزور يفحص مرضاه بالطابق الثالث من العمارة التي اتخذها مقرا لعمله، ثم يقوم بعد الظهر بإجراء عمليات جراحية مختلفة في الطابق الثاني منها. ويتقاضى الطبيب المزعوم مبلغ 50 ألف دينار عراقي (45 دولارا) عن كل فحص يجريه على مريض. وتقول إنها حين صعدت السلم كان هناك خمسة حراس يرتدون ملابس رياضية ويحملون أسلحة، فسألها أحدهم عما تعانيه، فقالت إنها حصى في المرارة، فرد عليها قائلا «هذه العملية بسيطة جدا ولا تستغرق سوى عشر دقائق، والدكتور يجريها بتخدير موضعي وبكامل وعي المريض».. وعند سؤاله كيف يمكن إجراء العملية من دون تصوير، قال الرجل إن الدكتور عنده خمس شهادات من ألمانيا وبكل التخصصات.

وأكدت الصحافية أن «الدكتور» يستقبل يوميا نحو100 مريض مقابل خمسين ألف دينار (45 دولارا) للشخص الواحد، وبذلك يكون مجموع أجوره 5 ملايين دينار عراقي يوميا (4500 دولار يوميا). وأشارت إلى أنها تحدثت مع مرضى كانوا ينتظرون دورهم للفحص، يعانون مختلف الأمراض، ومنها الشلل والأورام السرطانية التي تحتاج إلى فرق طبية كبيرة لمعالجتها أو إجراء عمليات جراحية لمرضاها.

وأضافت أن غالبية مرضى الطبيب المزور من النساء بمختلف الأعمار والثقافات، وبعد الحديث مع عدد منهن، أكدن جميعهن رغبتهن في إيجاد علاج لأبنائهن المرضى، بعد أن تعبن من مراجعة المستشفيات الحكومية وإنفاقهن مبالغ كبيرة لشراء العلاج من الصيدليات الخارجية، خصوصا أن أجر هذا الطبيب زهيد، وقد أتين إليه بعد سماعهن «عن قدراته الطبية والجسدية لشفاء المرضى».

وتشير الصحافية إلى أنها حملت ما جمعته من معلومات «عن هذا الطبيب المعجزة الذي اخترق حاجز الطب بتسجيله أرقاما قياسية في عدد العمليات الجراحية اليومية التي تجاوزت في بعض الأيام مائة عملية جراحية مختلفة، ومنها إزالة حصى من الكلى والمرارة، واستئصال الأورام السرطانية وعلاج الروماتيزم وأمراض القلب المختلفة كعجز القلب والجلطة القلبية وفتحة القلب والغدة السامة، وكل ما يحوي الطب الجراحي من عمليات يمكن أن تخطر على بال القارئ»، (حملتها) إلى وزارة الصحة، فشكل معاون المفتش العام، أحمد رحيم الساعدي، لجنة لتقصي الحقائق، كما تم تشكيل لجنة تحقيق تنفيذا للأمر الوزاري المرقم (17935) في 14.12.2008 للتحقق من المخالفات الصادرة عن الطبيب في عيادته الخاصة في بغداد الجديدة.

وقد ذهب فريق التحقيق المبعوث من وزارة الصحة إلى العيادة، لكن لم يسمح لهم بلقاء الطبيب، وكانت طريقة التعامل والتفاهم مع الفريق غير حضارية. وبعد أسبوع من ذلك تم الحصول على موافقة وزير الصحة لإجراء تحقيق إداري، أعقبه توجيه استدعاء رسمي من طرف المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ، قبل أن يتم إلقاء القبض على المتهم.

وأثناء البحث، تبين أن الأمر يتعلق بخريج كلية الطب جامعة الموصل عام 1988، وأصبح طبيبا ممارسا في الجراحة العامة وليس طبيب اختصاص جراحة، لكن تم فصله من المستشفى الأهلي، لأنه لم يقدم شهادات تخصص في الجراحة ومنع من العمل في جميع المستشفيات الأهلية والحكومية. كما تبين أن الطبيب يعمل في عيادة خاصة في منطقة بغداد الجديدة، وهي عيادة لم تتوفر فيها شروط ممارسة المهنة وتراخيص السلطة أو شروط الصحة، ومع ذلك يجري فيها عمليات جراحية بشكل مخالف لتعليمات وشروط نقابة الأطباء.

وقال الساعدي إن الطبيب المزور قدم وثيقة إلى وزارة الخارجية، مصلحة التصديقات، صادرة عن كلية الطب جامعة البصرة، الدراسات العليا، وعند التدقيق فيها، تم التأكد من عدم صحتها ومخالفتها للمراسلة الصادرة عن جامعة البصرة، والتي كشفت عدم حصول المعني على أي دبلوم عالي في الجراحة العامة. وقد تصل عقوبة تزوير هذه الوثيقة إلى السجن ثلاث سنوات. وأضاف الساعدي «بعد إكمال التحقيقات الإدارية اللازمة، سلمت المعلومات إلى المحكمة، التي أطلقت سراحه بكفالة مالية، وعاد يزاول مهنته».

وقال مكتب المفتش العام بوزارة الصحة، إن نتيجة التحقيق تؤكد أن الطبيب (مصطفى أمين الياس) كان يعمل طبيبا جراحا في عيادته الخاصة، ويجري عمليات متنوعة فيها، كما أنه يعمل في مستشفى أهلي. وتبين أن الطبيب خريج كلية الطب جامعة الموصل للعام الدراسي 1988، وأنه يعمل بعقد مع وزارة الدفاع، مديرية الخدمات الطبية العسكري، وفي مستشفى المثنى العسكري، كما تبين أنه يعمل في مستشفى الخضراء الأهلي بمنطقة الكرادة، قرب ساحة الحرية.

وكشف المكتب نفسه أن الظنين يجري بإجراء العمليات الجراحية مثل إزالة المرارة وإذابة حصاة الكلية أو المثانة ورفع الأكياس المائية والبواسير، كما كان يجري بعض العمليات تحت إشراف دكتور متخصص معروف، وثبت أن مستشفى الخضراء الأهلي لم يطالب الطبيب إلياس بشهادات تخصصية في الجراحة.

وإزاء ذلك، قررت اللجنة إحالة الدكتور المزيف (مصطفى أمين إلياس) على المحكمة المختصة لثبوت تقديمه وثيقة مزورة تشهد بإتمامه الدراسة، وحصوله على الدبلوم العالي في الجراحة العامة من جامعة البصرة كلية الطب، الدراسات العليا، وثبت خلاف ذلك استنادا إلى مراسلة الجامعة نفسها، التي أكدت أن المعني لم يحصل على شهادة الدبلوم العالي في الجراحة العامة، مشيرة إلى رسوبه في المحاولات الثلاث، الأمر الذي استدعى الاستغناء عنه، بموجب أمر جامعي.

—— عن موقع (دنيا الوطن)